بيان

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

يلقيه

المستشار / علي محمد المأخذي

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة للامم المتحدة

البند {110 } التدابير الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي

السيد الرئيس ،

يسعدني في البداية أن أعبر لكم عن تهانينا الخالصة لانتخابكم رئيسا للجنة السادسة لهذه الدورة ، وكذلك الى بقية اعضاء المكتب ، واننا على ثقة كاملة بقدرتكم على ادارة أعمال هذه اللجنة بكل كفاءة واقتدار .

السيد الرئيس ،

- يود وفد بلادي أن يؤيد ما جاء في بيانات كل من منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز .
- تؤكد الجمهورية اليمنية على موقفها المبدئي الرافض للارهاب بكآفة أشكاله ومهما كانت مبرراته أو دوافعه ، وانه لاينبغي ربطه باي حال من الاحوال بأي دين أوثقافة او جنسية ، كما نؤكد على حاجة المجتمع الدولي لمزيد من التعاون والتنسيق المشترك حتى يتم القضاء على هذه الآفة .

- تؤكد بلادي على ضرورة الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الارهاب ، على ان تشمل تعريفا واضحا وجامعا لمعنى الارهاب يميز بينه وبين المقاومة المشروعة التي هي من حق الشعوب في دفع العدوان وفقا لميثاق الامم المتحدة .

- ادراكا من الجمهورية اليمنية لاهمية تكامل الجهود الدولية والوطنية في إطار مكافحة الارهاب فان بلادي قد صادقت على أغلب الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الارهاب ،وقد كان اخرها القانون رقم (9) لسنة 2012 بالموافقة على انضمام حكومة الجمهورية اليمنية الى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الارهاب النووي لعام 2005

- كما اتخذت بلادي العديد من الاجراءات على المستوى المحلي من أهمها ما يلي :

❖ اعتمدت الحكومة "المصفوفة الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الارهاب" ، والتي تهدف الى مكافحة هذه الظاهرة وتجفيف منابع التطرف ومصادر تمويله في جميع المحافظات وكذلك العمل على توعية الناس بمخاطر التطرف والارهاب ، بحيث تقع مسئولية تنفيذ هذه الاستراتيجية على الحكومة والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالتزامن مع تغطية اعلامية شاملة تبين خطورة الارهاب على أمن واستقرار المجتمع اليمني والاقليمي والدولي.

- صدور قانون بشأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب والذي ينص بوضوح على تجريم كل من شرع في ارتكاب او شارك او حرض او عاون على ارتكاب أعمال إرهابية .
- تم تعديل قانون الجرائم والعقوبات اليمني بحيث يتم تجريم كل مساهمة في اي عمل إرهابي مهما كان نوعه ، بما في ذلك القيام بأعمال التحريض .
- تم عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول شقيقه وصديقة يتم بموجبها تبادل الخبرات في مجال مكافحة الجريمة وتبادل المعلومات.
- مشروع قانون مكافحة الارهاب والمعروض حاليا امام مجلس النواب بغية استكمال الاجراءات الدستورية ، ويتميز مشروع القانون بمراعاته لجوانب حقوق الانسان في اطار جهود مكافحة الارهاب .
- تعزيز مبدأ التسامح والاعتدال والوسطية لدى مختلف فئات المجتمع من خلال تفعيل الانشطة التوعوية .

السيد الرئيس :

- أن حكومة بلادي تشكر المملكة العربية السعودية على مبادرتها في إنشاء مركز الامم المتحدة لمكافحة الارهاب وتدعو جميع الدول للمساهمة بفعالية في أنشطة المركز في اطار تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب ، كما ترحب بالمساهمة المالية

الكريمة التي تقدر بمائة مليون دولار والتي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إطار دعمه الكريم لهذا المركز وتعزيز العمل المؤسسي فيه .

السيد الرئيس :

لقد تمادت عناصر الارهاب الاثمة – لاسيما في الآونة الأخيرة- باستهداف الخيرة من ضباط القوات المسلحة والامن ، والقيام باستهداف المراكز الأمنية والمنشآت العسكرية في رد فعل هستيري على الانتصارات التي حققتها القوات المسلحة واللجان الشعبية ضد عناصر الارهاب وبالذات في محافظات أبين وشبوة والبيضاء ، وإننا وفي إطار حربنا مع العناصر الارهابية ،نعلم علم اليقين ، ان المعركة هي معركة ارادة ، بين الحق والباطل ، معركة بين الشعب بكآفة مكوناته وبين شرذمة صغيرة تعمل على قتل كل ما هو جميل في هذه الحياة ،وفي هذا الصدد يؤكد وفد بلادي مجددا على التزامه الكامل بالتعاون مع شركائه في المجتمع الدولي حتى يتم القضاء التام على عناصر الارهاب المتطرفة .

السيد الرئيس :

- أن ظاهرة الارهاب في بلادي ، تغذيها عدة عوامل فإلى جانب الاضطرابات السياسية والامنية ، هناك انخفاض في معدلات التنمية واتساع رقعة الفقر وانعدام فرص العمل الكريم لمئات الالاف من الشباب ، وارتفاع نسبة الأمية وتدني مستويات الخدمات بشكل عام وهذه

كلها عوامل لا تساعد على الاستقرار وتخلق بيئة خصبة وملائمة لتنامي نشاط هذه الجماعات المتطرفة .

- لقد أكد وفد بلادي باستمرار على التزام الجمهورية اليمنية الثابت والمبدئي باجتثاث عناصر الارهاب وتجفيف منابع الدعم والتمويل المقدم لها من الداخل أو الخارج ، وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في ضرب ومحاصرة هذه الجماعات المتطرفة بالتعاون مع المجتمع الدولي ، الا ان القضاء عليها بشكل نهائي مازال بحاجة الى تقديم مختلف أشكال الدعم المادي والفني واللوجستي ، ووضع خطط وبرامج عملية لا تكتفي بمعالجة ظواهر المشكلة بقدر ما تهتم أيضا بمعالجة جذورها ومسبباتها الحقيقية ، وفي هذا الاطار فأننا ندعو شركاءنا الدوليين في مكافحة الارهاب الى دعم برامج إعادة التأهيل للعناصر المتطرفه ، وكذلك تقديم الدعم للمشاريع التنموية ، والى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم لقوات الامن ومكافحة الارهاب في معركتها ضد عناصر الارهاب والتطرف.

شكرا السيد الرئيس ،،،،